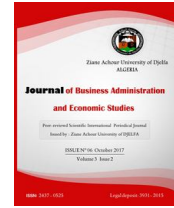




## مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



[www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/](http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/)

موقع المجلة:

أساليب إدارة المخاطر المالية ومعوقات استدامة المالية العامة في الجزائر

**Financial risk management techniques and impediments to fiscal sustainability in Algeria**

عبد العزيز بلواضح<sup>1\*</sup>, [belouaziz@yahoo.fr](mailto:belouaziz@yahoo.fr) Abd elAziz Beloudah,

<sup>1</sup> طالب دكتوراه علوم، مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

جامعة عمار تليجي بالأغواط (الجزائر)

تاريخ النشر: 2020/12/31

تاريخ القبول: 2020/11/27

تاريخ الإرسال: 2020/09/06

الكلمات المفتاحية

ملخص

المخاطر المالية، شفافية المالية العامة، الاستدامة المالية، الفساد المالي.

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهم الأساليب في إدارة المخاطر التي تخص المالية العامة، حيث تعتبر الشفافية والإفصاح في مجال الموازنة العام ة من أهم الأساليب في ذلك، ويبقى هدف الدولة هو القدرة على الاستمرار في تمويل المشاريع التنموية دون الوصول إلى مرحلة التعرض لحالات التعثر المالي والعجز على السداد، حيث يبقى الفساد المالي والإداري من بين أهم الحواجز التي تقف سدا منيعا للوصول إلى استدامة مالية حقيقية وتستفيد الأجيال القادمة من الوفرة المالية.

تصنيف JEL: E62 ; O16.

**Abstract**

**Keywords**

This research aims to shed light on the most important methods in managing risks related to public finances, as transparency and **disclosure** in the field of the general budget are among the most important methods in that, and the goal of the state remains the ability to continue financing development projects without reaching the stage of exposure to default situations Financial and deficit to repay, as financial and administrative corruption remains among the most important barriers that stand as an impregnable dam to reach true financial sustainability and future generations benefit from financial abundance.

Financial risks, fiscal transparency, financial sustainability, financial corruption.

**JEL Classification Codes : O16 ; E62 .**

\* البريد الإلكتروني للباحث المرسل: [belouaziz@yahoo.fr](mailto:belouaziz@yahoo.fr)

## 1. مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بتحليل السياسات المالية وتقييم هذه السياسات على الوضع المالي العام للدولة، واحتلت العديد من القضايا في هذا المجال مكانة هامة في الدراسات الاقتصادية والمالية المعاصرة، وتركز النقاش حول النقاش حول أبعاد أساسية هي : الشفافية المالية العامة للدولة وأساليب إدارة المخاطر في المالية العامة، وكفاءة تسيير مالية الدولة وتقييم استدامة الوضع المالي لها، حيث استقرت لأدبيات على أن هذه الأبعاد تشكل في مجملها أوجه الإدارة الجيدة للمالية العامة.

وأكدت الأدبيات في جانب كبير من الدراسات والبحوث على دور الشفافية وأساليب إدارة المخاطر المالية مما ينعكس على دراسة الاستدامة المالية أو استدامة المالية العامة للدولة وتقييم آثارها المختلفة أحد المحددات الرئيسية في التعرف على مدى قدرة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة، حيث أكدت العديد من الدراسات على أن الاستدامة المالية هي أحد أبعاد التنمية المستدامة، كما تمت الإشارة إلى أنه بدون الاستدامة المالية لا توجد الإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية تستطيع النجاح. مستندة في ذلك إلى أساليب التحليل المالي لمؤشرات العجز الموازي والدين الحكومي، إلا أن عدد من الدراسات لم يأخذ في الاعتبار التطور الذي شهدته مفاهيم ومحددات السياسة المالية ومن أهمها مفهوم المخاطر المالية **Risques Financiers**، وما يرتبط به من سياسات الإفصاح المالي عن الأدوار والبرامج التي تقوم بها الحكومة والتي يكون لها آثار متتالية في المستقبل تجعلها تمثل تهديدا مباشرا للاستقرار المالي لأي دولة كانت.

وبالتالي أضحى تحديد وتحليل السياسات الحكومية وما ينشأ عنها من التزامات مالية عنصرا حاكما في التعرف على توجهات وآثار السياسة المالية، وتقييم الأداء المالي وإصدار على جودة القرارات والسياسات المالية لمختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، خاصة وأن هذه الالتزامات تعد مصدرا للمخاطر المالية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني. ومع نهاية القرن العشرين وفي سياق ظهور بعض الدراسات من طرف المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية الدولية المانحة عن كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية والأهم من ذلك هو سبل تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستقرة على المدى المتوسط والطويل، لأن المشكل المطروح في الوقت الراهن هو الوصول إلى استدامة هذه المعدلات، أي استدامة مستويات المعيشة ومستوى الرفاهية للأفراد خاصة في الدول النامية.

فمن خلال ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

1 - الإشكالية الرئيسية: إلى أي مدى أن تساهم شفافية المالية العامة في الحد من المخاطر، وكيف يمكن تفعيل مبادئها لتحقيق استدامة المالية العامة للدولة في الجزائر؟

2 - الأسئلة الفرعية: للإجابة على جزئيات الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما مفهوم مخاطر المالية العامة وكيف تعمل الدولة الحد منها؟
- ✓ ما المقصود بالشفافية وعلاقتها بالمالية العامة للدولة؟
- ✓ ما المقصود بالاستدامة المالية وما هي متطلبات تحقيقها ؟
- ✓ ما هي معوقات تحقيق استدامة المالية العامة في الجزائر وسبل الوصول إليها؟

**3 - فرضيات الدراسة:** للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية المقترحة والإحاطة بالجوانب المختلفة بالموضوع، يمكن صياغة الفرضيات التالية كإجابات مؤقتة لأهم الأسئلة المطروحة لتوجيه مسار البحث كآلاتي:

✓ تعتبر المخاطر المالية من أسباب الضغط المالي غير المتوقعة للدولة مستقبلا والحد من أثارها يضمن للدولة تحقيق الاستدامة المالية والاستمرار في التمويل العمومي لها؛

✓ الشفافية هي ذلك الأسلوب الأمثل والفعال لتسيير وإدارة المالية العامة للدولة، وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة الجانب المالي فيها؛

✓ تعتبر الشفافية من أهم محددات الحوكمة وتطبيق وإرساء هذه المحددات تحقق كفاءة في التسيير والحد من مخاطر المالية العامة للدولة؛

✓ تعمل الاستدامة المالية على جعل الدولة قادرة على تنفيذ سياساتها وتمويل برامجها العامة دون التعرض لحالات التعثر المالي؛

✓ إن فعالية سياسة الدولة العامة التنموية يتطلب تفعيل وإرساء آليات الشفافية العامة للحد من أثر مخاطر الفساد المالي وبالتالي تحقيق استدامة المالية العامة للدولة في الجزائر.

**4- المنهج المتبع:** تعتمد منهجية البحث والدراسة في هذا الموضوع على مناهج علمية محددة للإجابة على الإشكالية المطروحة والتأكد من صحة أو بطلان الفرضيات التي تبنتها الدراسة وتتضمن المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

**المنهج الوصفي:** نستخدم هذا المنهج في وصف الأبعاد المترابطة بين أساليب إدارة المخاطر المالية من جهة، ومن جهة أخرى وصف طرق التوصل إلى المحددات التي تكفل تحقيق الاستدامة المالية العامة للدولة. **والمنهج التحليلي:** حيث تم استخدام هذا المنهج في تحليل المعلومات والبيانات والمعطيات لإرساء وتطبيق معايير الشفافية، ورصد المخاطر المالية وكيفية إدارتها للوصول إلى الاستدامة المالية للدولة.

## II. الإطار النظري والدراسات السابقة:

### 1. الإطار النظري للمخاطر المالية:

#### أ. تعريف المخاطر المالية في مالية الدولة:

يعبر عن مصطلح المخاطر المالية بشكل عام على أنها عدم انتظام العوائد وتذبذب في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة وترجع عملية انتظام العوائد أساسا إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية. (بن جريبوع، 2020، ص 429) وهناك من يعرف المخاطر المالية على أنها مصادر الضغط المالي التي يمكن أن تتعرض لها الحكومة في المستقبل، حيث تستند تقديرات الموازنات الحكومية إلى توقعات بشأن المتغيرات الاقتصادية الكلية تمثل مصدرا للضغوط المالية المستقبلية المحتملة التي تواجهها السياسة المالية في الأجلين المتوسط والطويل.

وتنشأ المخاطر المالية نتيجة للعديد من الالتزامات والتي تشير إلى عمليات الإنفاق التي يتم خلالها إبرام التعاقدات أو غيرها من أشكال الاتفاق بهدف تسليم مبلغ أو تقديم خدمات في المستقبل، كما تنشأ المخاطر المالية أيضا نتيجة للالتزامات غير التعاقدية التي تتعهد الحكومة بتنفيذها.

وقد بدأت أدبيات العامة - تحديدا في نهاية القرن العشرين - نتيجة للأزمات المالية التي تعرضت لها الدول مثل أزمات المكسيك سنة 1994، ودول شرق آسيا سنة 1997 في تحديد المصادر المختلفة للمخاطر المالية حتى يمكن التعامل معها وإدارتها بشكل أكثر فاعلية وبما يضمن عدم تكرار حدوث تلك الأزمات.(شلالى، 2013/2/26 نوفمبر 2013). ومن هذا المنطلق فقد تعددت المفاهيم الخاصة بالمخاطر المالية، تبعا لأنواعها ومصادرها المالية، تم تجميعها في أربعة أنواع رئيسية تضمنتها مصفوفة المخاطر المالية.

وتبدأ بعرض أنواع المخاطر والمصادر المختلفة التي تؤدي إلى حدوث تلك المخاطر حيث تتباين أنواع المخاطر المالية وفقا لطبيعة الالتزام المالي المستحق على الدولة(الالتزام متوقع الحدوث أو طارئ) وكذلك وفقا للمصدر الذي ينشأ عنه الالتزام (الالتزام تعاقدية أو غير تعاقدية) وعلى الرغم من التداخل والترابط بين أنواع المخاطر والالتزامات المنشئة لها إلا أنها تنقسم إلى نوعين رئيسيين هما: (عمر، ص09)

#### . المخاطر المباشرة:

تعرف المخاطر المباشرة على أنها المخاطر الناتجة عن التزامات من المتوقع استحقاقها، أي أنها مخاطر تحدث نتيجة لأسباب محددة سلفا ولا تنشأ بسبب عوامل طارئة أو غير متكررة الحدوث، وقد تكون هذه المخاطر صريحة نظرا لكونها ناتجة عن التزامات حكومية محددة أو بموجب تعاقدين معينين، وبالتالي يقع على عاتق الحكومة مسؤولية سداد تلك الالتزامات عند استحقاقها ومن هذه الالتزامات ما يلي: (عمر، 2008، ص-ص:10-11).

- أعباء الدين العام الواردة في عقود واتفاقيات الاقتراض، وكذلك قيمة أذونات الخزينة والسندات الحكومية المتصدرة لتمويل عجز الموازنة؛
- أنواع الإنفاق الحكومي الذي يستند إلى أطر قانونية وتشريعية مثل: الزيادات السنوية في الأجور والمعاشات التي تؤثر على قيمة النفقات العامة مستقبلا حيث ترتبط هذه الأنواع من النفقات بالزيادة في أعداد العمال وأعداد المستحقين للمعاشات وسن التقاعد وغيرها من المتغيرات بالإضافة إلى أن الحكومات التي تقوم بعملية تقليص لعدد العمال بها تقوم بتحمل أعباء مادية متزايدة لتعويض العمالة التي يتم الاستغناء عنها؛
- بنود الإنفاق العام الأخرى المندرجة في قانون المالية الذي يتم إقراره سنويا بواسطة السلطة التشريعية خاصة إذا كانت تقديرات هذا الإنفاق لا تستند إلى تحليل دقيق ودراسة للمتغيرات المالية والاقتصادية ودقة تقديرات الإيرادات المتوقع تحصيلها؛

وعادة ما تقوم الحكومات بتحديد وتقويم التزاماتها المباشرة الصريحة، كما تتنبأ بعض الدول مثل: الدنمارك وإيرلندا والمملكة المتحدة وجنوب إفريقيا بالأعباء المستقبلية للدين المحلي الخارجي وتقارن بين السياسات التمويلية المختلفة. ومن ناحية أخرى، قد تكون المخاطر المباشرة مخاطر ضمنية تنشأ نتيجة للالتزامات التي تتحملها الحكومة بسبب ضغوط اقتصادية وسياسية أي أنها ليست بموجب قانون أو تعاقدين معينين، فهي التزامات غير تعاقدية ترتبط بسياسات

الإففاق العام الأجل المتوسط والطويل، ولذا تلتزم الحكومات التي تضع إطار زمني متوسط الأجل للإففاق العام بتحديد وتقييم هذه الالتزامات ومن أنواع الالتزامات المباشرة الضمنية ما يلي: **(اللطيف وعبدالله، 2005)**  
**. المخاطر الاحتمالية:**

يشير مصطلح المخاطر الناتجة عن التزامات مالية طارئة أو غير متكررة الحدوث وبالتالي توجد صعوبة في التنبؤ بتوقيت استحقاق تلك الالتزامات والتكلفة التي تتحملها الموازنة من أجل تمويلها وتحدث هذه المخاطر نتيجة للتكلفة التي يتعين على الحكومة سدادها إذا ما وقع حادث معين. **(عمر، 2008، ص12)**

وقد تكون المخاطر الاحتمالية صريحة باعتبارها ناشئة عن التزامات تعاقدية محددة في القانون، ولكن تتحملها الحكومة في حالة حدوث أمر بعينه، أي أنها تنشأ نتيجة للالتزامات الاحتمالية التي يعرفها الاتحاد الدولي للمحاسبين على أنها: "الالتزامات الناتجة عن أحداث سابقة ولا يتأكد استحقاقها إلا نتيجة حدث أو أحداث مستقبلية غير مؤكدة لا تخضع تماما لسيطرة المؤسسة المعنية".

كما أشار دليل شفافية المالية العامة الصادر عن صندوق النقد الدولي سنة 2001 إلى تعريف الالتزامات الاحتمالية على أنها: "التزامات تم التعهد بها، ولكن توقيت أدائها وحجمها يتوقف على وقوع بعض الأحداث غير المؤكدة في المستقبل، ولهذا السبب فهي لا تعتبر التزاما بعد، وقد لا تكون كذلك ما لم تحقق الأحداث الطارئة مستقبلا". **(GALAL & ULHAQUE, p13.)**

وعلى الرغم من عدم ارتباط الالتزامات الاحتمالية على نحو مباشر بأي من برامج الإففاق الحالية، إلا أن التزام الحكومة بسدادها إذا توفرت شروط وأحداث معينة تجعلها تؤثر على سياستها المالية، خاصة و أن العديد من الدول تلجأ إلى قبول تلك الالتزامات لاعتبارات سياسية واجتماعية، منها تقديم بعض أنواع الدعم للسلع والخدمات على نحو يحدث خلل في آليات عمل أسواق تلك السلع والخدمات ويستنزف الموارد المالية الحكومية.

وتتعدد أنواع الالتزامات الاحتمالية الصريحة على النحو التالي: **(اللطيف و عبدالله، 2005، ص15).**

- الالتزامات الناتجة عن تقديم الحكومات ل ضمانات تغطية جزء أو كل قيمة المخاطر في حالة عجز الجهة المقترضة عن السداد، ومن أهم أنواعها ضمانات ديون الحكومات المحلية والجهات العامة والخاصة والجهاز المصرفي و ضمانات أسعار الصرف؛
- أنظمة التأمينات الاحتمالية التي تضمن حد أدنى من المعاشات للأفراد المؤمن عليهم؛
- ضمانات التأمين في الكثير من الأزمات والكوارث مثل: الحروب الفيضانات والكوارث الطبيعية؛
- التعويضات، وهي التزامات تتحمل بمقتضاها الحكومة مخاطر معينة ومحددة. فعلى سبيل المثال عند قيام الحكومة بخصخصة إحدى المؤسسات العامة تدفع الحكومة أحيانا تعويضا للمشتري عن مخاطر معينة - مثل الحماية من أي داوى قضائية ترفع عليه مستقبلا بشأن الظروف التي كانت سائدة من قبل - وكذلك التعويضات التي تمنح للقطاع الخاص للدخول في مشاريع البنية التحتية وفقا لأنماط المشاركة بين القطاعين العام والخاص. وعليه يعرف صندوق النقد الدولي الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أنها الترتيبات والإجراءات التي تمنح للقطاع الخاص الحق في تقديم الخدمات العامة و البنية الأساسية التي كانت تقدم عادة من خلال الحكومة. ومن

التجارب الناجحة في هذا الشأن بريطانيا والتي أعلنت مبادرة التمويل الخاص سنة 1992، كما استطاعت اقتصاديات دول ناشئة مثل المكسيك و الشيلي أن تضع خطط جيدة لاتفاقيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

• ومن ناحية أخرى، قد تكون المخاطر الاحتمالية مخاطر ضمنية نتيجة للالتزامات مالية قد لا يتم الاعتراف بها رسمياً، وإنما تقبلها الحكومات بعد إخفاق وحدات القطاع العام بصفة خاصة أو الاقتصاد بصفة عامة. هذا فضلا عن الالتزامات التي تنشأ نتيجة لتدخل الحكومات في كثير من الحالات عن طريق تقديم دعماً مالياً في المستقبل أو توقع تقديم هذا الدعم لأحد المشروعات أو الوحدات الاقتصادية، وما ينتج عنه من تغيير غير مرغوب فيه في سلوك الإدارة العليا لهذه المشروعات أو الوحدات، مثلاً: الدخول في مزيد من الأنشطة عالية المخاطر، على اعتبار أن بعض الخسائر المحتملة مضمونة فعلياً من جانب الحكومة، وهو ما استقر عليه الفكر المالي والاقتصادي اصطلاحاً بالخطر المعنوي. وتتعدد أنواع الالتزامات الاحتمالية لضمنية لتشمل: (عمر، 2008،

#### ص-ص: 14-15)

✓ أعباء القطاع المصرفي في حالة تعرضه إلى مخاطر تهدد استقراره. فقد تقدم الحكومات مدفوعات تتجاوز قيمتها كثيراً أي التزام صريح سابق بحماية أموال المودعين أو المؤسسات؛  
✓ تكلفة تطبيق نظام معين لسعر الصرف، حيث يلتزم البنك المركزي بالقيام بعمليات البيع والشراء للاحتياجات النقدية المتاحة للحفاظ على استقرار أسعار الصرف. مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى استنزاف حجم هذه الاحتياطات.

هذا وترتبط الالتزامات الاحتمالية الضمنية بدرجات عالية من المخاطرة، خاصة و أنها تستحق في توقيتات زمنية مفاجئة وغير معلومة، بالإضافة إلى قيمتها غير محددة وصعوبة التنبؤ بحجم الدور الذي تقوم به الحكومة في التعامل معها، كما تزداد حدة المخاطر الناتجة عن تلك الالتزامات في الدول التي تتسم بضعف بنية الاقتصاد الوطني والقطاع المالي وانخفاض كفاءة الأنظمة الرقابية وعدم الإفصاح عن المعلومات والبيانات في الأسواق.  
ولا شك أن الالتزامات الاحتمالية بنوعها الصريحة والضمنية تجعل عملية إدارة المالية العامة أكثر تعقيداً، وذلك للعديد من الأسباب أهمها ما تنطوي عليه هذه الالتزامات على حالات من عدم التيقن من أثارها ونتائجها، بالإضافة إلى عدم خضوعها إلى أسباب الضبط و القياس المالي التي تخضع لها اعتمادات الميزانيات السنوية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه في ظل الأنظمة المالية التي تعتمد على الأساس النقدي في تسجيل المعاملات المالية لا يتم رصد قيمة الالتزامات الاحتمالية إلا عند سداد هذه الالتزامات، أنه في الوقت الذي تسجل فيه القروض الحكومية على أنها نفقات مباشرة، إلا أن القروض المضمونة من الحكومة لا يتم تسجيلها إلا عند وجود مطالبة للحكومة بالوفاء بقيمة الضمان عن طريق سداد القيمة المستحقة للمقرض. (الدولي، 2001)

كما تشير الأدبيات إلى أنه في ظل الأنظمة المالية التي تعتمد على أساس الاستحقاق لا يتم تسجيل الكثير من الالتزامات الاحتمالية إذا عجزت الحكومة عن تقديرها و حساب المدفوعات المستحقة عنها.

ويُلخص الجدول التالي الأنواع المختلفة للمخاطر المالية والالتزامات التي تؤدي إلى حدوث تلك المخاطر على النحو

التالي:

**الجدول رقم (01): مصفوفة المخاطر المالية**

أنواع المخاطر	المخاطر المباشرة	المخاطر الاحتمالية
	تحدث نتيجة لالتزامات متوقع حدوثها في جميع الأحوال	تحدث نتيجة الالتزامات غير متوقع حدوثها وتتطلب شرط معين لسدادها
المخاطر الصريحة	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الالتزامات الخاصة بالدين العام (الفوائد والأقساط)</li> <li>• بنود الإنفاق المنصوص عليها بقوانين أخرى مثل الزيادة السنوية في أجور العمال.</li> <li>• بنود الاتفاق العام الأخرى التي حددها قانون الموازنة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• ضمانات الحكومة للديون المصدرة بواسطة الحكومات المحلية والوحدات والمؤسسات العامة والخاصة</li> <li>• ضمانات الحكومة للعديد من الأنشطة الاقتصادية مثل التجارة والزراعة</li> <li>• ضمانات سعر الصرف</li> <li>• ضمانات أنظمة التقاعد والمعاشات.</li> </ul>
المخاطر الضمنية	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الالتزامات المستقبلية لبعض بنود الاتفاق مثل: الأجور المستحقة مستقبلاً للعمال وكذلك المعاشات المستقبلية</li> <li>• أنظمة الأمان الاجتماعي غير المحددة قانوناً</li> <li>• تمويل برامج الرعاية الصحية والتعليمية غير المحددة قانونياً؛</li> <li>• تمويل برامج الرعاية الصحية والتعليمية غير المحددة قانوناً؛</li> <li>• التكاليف المستقبلية لاستكمال المشروعات الاستثمارية العامة؛</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إفلاس جهات حكومية وجهات عامة غير مضمونة من الحكومة؛</li> <li>• تحمل أعباء مؤسسات يتم خصصتها؛</li> <li>• إخفاق عمليات استثمار أموال صناديق التقاعد غير المضمونة، وصناديق أموال الحماية الاجتماعية؛</li> <li>• دعم المؤسسات المالية في حالات الهروب المفاجئ لرؤوس الأموال؛</li> <li>• المشكلات البيئية والأمراض والكوارث والتمويل العسكري المفاجئ.</li> </ul>

**المصدر:** عمر محمد أحمد البدوي، المخاطر المالية وأثرها على استدامة مالية الدولة بالتطبيق على الحالة المصرية، رسالة مقدمة لنيل

درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سنة 2008، ص 18.

وفي ضوء ما سبق الإشارة إليه من أنواع المخاطر المالية والالتزامات المختلفة التي تؤدي إلى حدوث تلك المخاطر، يتطلب تحديد هذه المخاطر تحليل أنماط العلاقات المالية بين وحدات الاقتصاد الوطني، وحجم الدور الذي تقوم به الحكومة، وما يرتبط به وجود تحديد دقيق لما يتضمنه الهيكل الحكومي من وحدات مؤسسية. ولذا فقد بدأت الأدبيات في تعريف القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني، فقد أشارت نظم إحصائيات مالية الحكومة الصادرة عن صندوق النقد الدولي ونظام المحاسبة الوطنية إلى خمسة قطاعات يتضمن كل قطاع منها عدد من الوحدات المؤسسية. - تشمل كلا من قطاع الحكومة العامة وتتضمن الحكومة المركزية والحكومات المحلية وحكومات الولايات وفقاً لترتيبات الرادارية

والقانونية للدولة ومستوى اللامركزية الإدارية وقطاع الشركات المالية ويشمل الكيانات التي تقوم بتقديم الخدمات المالية مثل البنوك وقطاع الشركات غير المالية ويشمل الوحدات التي تقوم بإنتاج السلع وتقديم الخدمات غير مالية، مثل شركة منافع العامة والوحدات الاقتصادية. وقطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر و يشمل الوحدات غير الهادفة للربح التي لا تسيطر عليها الحكومة ولا تمولها بصورة رئيسية. وقطاع الأسر (القطاع العائلي) الذي يشمل مجموعات من الأشخاص تقوم باستهلاك السلع والخدمات التي تقدمها الوحدات المختلفة.

#### ب. إرساء قيم الشفافية في المالية العامة للدولة

تتعلق الشفافية بوجه عام بالإفصاح وإتاحة المعلومات لأصحاب المصلحة وكافة الأطراف المعنية بتلك المعلومات كما أنها تتعلق بالوضوح بشأن القواعد والتنظيمات والقرارات التي يمكن أن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على هؤلاء الأطراف.

وعليه من خلال أهم المبادرات الدولية لتعزيز شفافية الموازنة العامة ومالية الدولة تتطرق إلى تجربة صندوق النقد الدولي مع الشفافية حيث أقرت اللجنة المؤقتة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي في اجتماعها الخميس الذي عقد بتاريخ 16 أبريل 1998، ميثاق الممارسات السلمية في مجال الشفافية في المالية العامة - إعلان مبادئ - وقد نشر الميثاق ومعه دليل شفافية المالية العامة التوضيحي واستبيان عن شفافية المالية العامة وتقرير موجز يستخدم في التقييم الذاتي في موقع الصندوق على شبكة الانترنت لشهر نوفمبر سنة 1998. (عمر، 2008، ص 14).

#### ت. تعريف شفافية المالية العامة:

وهو التعريف الذي استندت إليه معظم الأدبيات في هذا الشأن وبيّن أن الشفافية المالية، تعني إطلاع الجمهور على هيكل القطاع الحكومي ووظائفه والنوايا التي تستند إليها السياسات المالية وحسابات القطاع العام والتوقعات الخاصة بالمالية العامة. كما وأنها تعني حصول المستخدم الخارجي على نفس المعلومات التي تكون لذي الإدارة وحصول المستخدم الخارجي على تلك المعلومات يجعلهم قادرين على رقابة الإدارة. (صايم، 1520، ص 161). ووفقا لهذه التعاريف يركز دليل سنة 2007 على أربعة مبادئ أساسية لشفافية المالية العامة وهي: (فوزي، 2004، ص 45).

✓ وضوح الأدوار والمسؤوليات؛

✓ وضوح وشفافية عملية الموازنة؛

✓ إتاحة المعلومات للجمهور؛

✓ ضمانات البيانات والمعلومات.

#### ث. كيف يشجع الصندوق زيادة شفافية المالية العامة:

شفافية المالية العامة عامل حاسم في إدارة المالية العامة والمساعدة عنها فهي تتيح للحكومات صورة دقيقة عن مركزها المالي وآفاقه المتوقعة وعن التكاليف والمزايا طويلة الأجل لأي تغييرات في السياسات المطبقة والمخاطر التي يمكن أن تحيد بها عن المسار الصحيح، كذلك تتيح شفافية المالية العامة للهيئات التشريعية والأسواق والمواطنين المعلومات اللازمة لمساعدة الحكومات، ويمثل الميثاق الجديد وتقييمات شفافية المالية العامة للصندوق الوارد وصفها في التقرير بعنوان: "مستجدات مبادرة شفافية المالية العامة"، جزءا من جهود الصندوق لتعزيز الرقابة على المالية العامة ودعم صنع السياسات وتحسين المساعدة المالية. (صندوق، النقد الدولي، 2001، ص 52)



### . أسباب زيادة الشفافية في المالية العامة:

- ✓ إجراء نقاش يقوم على معلومات أفضل حول تصميم سياسة المالية العامة؛
- ✓ إرساء قواعد للمساءلة بشأن تنفيذها؛
- ✓ إبراز المخاطر المحتملة التي تكتنف آفاق المالية العامة؛
- ✓ إعطاء فكرة عن مدى مصداقية المالية العامة للبلد المعني.

### . عمل الصندوق في مجال شفافية المالية العامة:

- ✓ إجراء تقييم لشفافية المالية العامة في مختلف الدول؛
- ✓ إجراء تحليلات لمدى التزام الدول بالمبادئ والممارسات في الميثاق؛
- ✓ إجراء تحسينات في المعايير الدولية الحالية لشفافية المالية العامة وترتيبات مراقبتها؛

### . الميثاق الجديد وتقييم شفافية المالية العامة:

يغطي الميثاق الجديد الوارد وصفه في التقرير بعنوان: "مستجدات مبادرة شفافية المالية العامة"، أربعة صور رئيسية لتحقيق شفافية المالية العامة:

- ✓ إعداد تقارير شاملة حول المالية العامة؛
- ✓ وضع تنبؤات للمالية العامة وإعداد الموازنة؛
- ✓ تحليل وإدارة المخاطر على المالية العامة؛
- ✓ إدارة إيرادات الموارد.

### . تقييم شفافية المالية العامة:

هي أدوات تشخيصية يستخدمها الصندوق في مجال المالية العامة كأداة قياس وتحليل عن طريق وحدات البيانات المنفصلة تركز على المحاور المنفردة في الميثاق الجديد.

### . الخطوات الأخيرة في مبادرة شفافية المالية العامة لصندوق النقد الدولي:

- ✓ إجراء تقييمات لشفافية المالية العامة استنادا إلى الميثاق الجديد في البلدان ذات الأولوية ؛
- ✓ استكمال وضبط الميثاق الجديد ومحاولة عصرنته مستقبلا في مجال شفافية المالية العامة.

### . ج. الأبعاد الأساسية للشفافية:

لضمان تحقيق عناصر متطلبات الشفافية المالية وعلى ضوء ما تضمنته إسهامات الهيئات الدولية في هذا المجال نستنتج أن شفافية المالية العامة وخاصة الموازنة العامة يجب أن تحتوي على الأبعاد الأساسية التالية: (اللطيف وعبدالله،

2005، ص17).

**. الإفصاح عن الموقف المالي العام ومخاطر تهديد الاستدامة المالية:**

يتطلب الشفافية والوثوق ببيانات الموازنة أن تتضمن وثائقها معلومات شاملة حول كافة المؤشرات والتنبؤات التي تخص الموقف المالي العام الحالي والمستقبلي فيما يتعلق بالمتغيرات الآتية: (فوزي، 2004، ص 47).

- ✓ العجز والموازن الأخرى المكمل له؛
- ✓ الدين العام وجميع تفصيلاته؛
- ✓ الأصول والخصوم المالية للدولة وصافي الثروة؛
- ✓ مؤشرات الاستدامة المالية.

**. وجود ضمانات كافية لفحص البيانات المالية وتقييم سلامتها:**

يتطلب توفر تلك الضمانات العمل على أربعة محاور أساسية على النحو التالي: (فاطمة، 2011/2010، ص 22).

- ✓ إتاحة بيانات الموازنة والتقارير المالية ونشرها في التوقيت المناسب ويتطلب العمل على هذا المحور ما يلي:
  - إرساء القانون في تحديد الوقت الكافي للبرلمان والجمهور لفحص الموازنة؛
  - إتاحة بيانات شاملة للبرلمان والجمهور عن عملية الموازنة خلال مرحلتها التنفيذية والرقابة والمراجعة والتقييم في التوقيت الملائم.
- ✓ وضع ضوابط تشريعية لسلطة حرية التصرف في تنفيذ الموازنة من جانب الحكومة وتأمين حق البرلمان في الموافقة المسبقة على الموازنة التكميلية والزيادة في اعتماد أي بند من بنود الموازنة.
- ✓ قيام وزارة المالية بإعداد ونشر موازنة المواطن.
- ✓ فاعلية الجهاز الأعلى للمراجعة و استقلالته عن السلطة التنفيذية ووفقا للممارسة الدولية فان من أهم الآليات التي تعزز استقلالية وفاعلية الجهاز الأعلى للمراجعة:
  - فصل إجراءات تعيين رئيس الجهاز الأعلى للمراجعة وإقالته بعيدا عن تدخلات السلطة التنفيذية؛
  - ضمان الاستقلالية المالية للجهاز الأعلى للمراجعة؛
  - يجب أن تكون تقارير الجهاز متناسقة مع المعايير الدولية التي تضعها الأجهزة الدولية العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة؛
  - قيام الحكومة بنشر تقارير الجهاز الأعلى للمراجعة للجمهور.

**. وضوح هيكل عرض الموازنة والتقارير المالية:**

تتطلب شفافية الموازنة بالإضافة إلى توفير بيانات شاملة ودقيقة:

- ✓ أن يتم عرض تلك البيانات بشكل واضح وبسيط ومنسجم؛
- ✓ التقديرات تكون على أساس إجمالي للموازنة؛
- ✓ تصنيف كافة الإيرادات والنفقات؛

**. الدقة والواقعية في تحديد قيم ومتغيرات الموازنة العامة:**

### ✓ وضع أهداف واضحة ومحددة للإنفاق العام:

تقتضي الشفافية والمساءلة أن تكون الموازنة والتقارير المالية مرتبطة بأهداف واضحة ومحددة للنشاط الحكومي ومن هنا تستند الطرق الحديثة في إعداد الموازنة إلى استكمال العرض التقليدي للموازنة، القائم على أساس موازنة البنود بتحديد أهداف للأنشطة الحكومية ووضع طرق لقياس المخرجات والنتائج من تلك الأنشطة فيما يعرف بموازنة الأداء. وتبدو موازنة الأداء مع قرارات الموازنة، أي أن تخصيص النفقات لأي برنامج عمل يتم بناء على معلومات صحيحة عن أهداف هذا البرنامج، وأهمية هذه الأهداف لدولة ككل، وكمية ونوعية النتائج المتوخاة، وطاقات وإمكانات البرنامج في الحاضر والمستقبل، وكل ما يوفر معرفة حقيقية عن البرنامج وكلفته وأهميته، لذا يكون اتجاه موازنة الأداء نحو الانجازات وما يمكن القيام به لتحسين الإدارة الداخلية للبرنامج.

وبالرغم من تكرار موضوع موازنة الأداء في أدبيات الموازنة والإدارة العامة في العقود الماضية، إلا أن هذا المفهوم تطور ولا يزال يتطور سواء من خلال الدراسات أو التطبيق العملي، ويتضح تطوره من التغيير الذي طرأ على المسمى، حيث تغير من موازنة الأداء إلى الموازنة القائمة على الأداء، ثم إلى الموازنة لمواجهة بالأداء.

### ✓ تبني إطار فعال ومكتمل لسياسة الموازنة متوسطة الأجل:

يختلف المسمى الخاص بإطار سياسة الموازنة متوسطة الأجل، من دولة إلى أخرى كما يختلف داخل نفس الدولة من وقت إلى آخر لاختلاف توجهات السياسة الاقتصادية وترتيب الأولويات. ومن هنا نجد أدبيات الموازنة تصف إطار سياسة الموازنة متوسطة الأجل تحت مسميات مختلفة ومنها: تخطيط الإنفاق والتنبؤ به، أو الموازنة المتعددة السنوات، أو إطار الموازنة المتعددة السنوات، أو الموازنة المعدة للمستقبل وإطار الإنفاق متوسط الأجل هو المفهوم المستخدم من قبل البنك الدولي.

وتجدر الإشارة إلى وجود اختلاف بين سياسة الموازنة متوسطة الأجل والسياسات المستندة إلى توقعات متوسطة الأجل للمالية العامة والسياسات الاقتصادية والتي تقدمها العديد من الدول. فسياسة الموازنة متوسطة الأجل تستند إلى تقديرات متوسطة الأجل تتسم بالتكامل والانسجام مقسمة حسب كل جهة من جهات الإنفاق على حدى وبالتالي لا تكتفي سياسة الموازنة متوسطة الأجل بالإشارة إلى المجاميع الخاصة بالمبالغ المالية للموازنة العامة، بل تنطرق إلى البرامج على مستوى تفصيل واسع. ذلك فإن هناك اختلاف بين إطار سياسة الموازنة متوسطة الأجل وبين خطة التنمية الاقتصادية.

### 2. الدراسات السابقة:

أ. دراسة بعنوان: المخاطر المالية وأثرها على استدامة مالية الدولة بالتطبيق على الحالة المصرية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير سنة 2008، من إعداد الطالب عمر محمد أحمد البديهي، وقد ركز الباحث في دراسته على التطورات في أساليب تحليل الاستدامة المالية، وأصبح تقييم أثر المخاطر المالية أحد المحددات الرئيسية في تحليل هذه الاستدامة وقد استهدفت الدراسة توضيح العلاقة بالمخاطر المالية والاستدامة بالتطبيق على الحالة المصرية وانتهت إلى أن الوضع المالي في مصر يتسم بالاستقرار النسبي وليس بالاستدامة المالية كما أن استحقاق الالتزامات المالية التي أشارت إليها الدراسة سوف يهدد هذا الاستقرار.

ب. دراسة بعنوان: العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية للفترة (1996-2013)، من إعداد الطالب: حسام خالد حسين الريفي، رسالة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، شباط 2014، وركز الباحث في هذه الدراسة على توضيح العوامل التي تساعد على تحقيق الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية في الفترة (1996-2013)، وذلك باستخدام عدة نماذج قياسية تحدد مدى مساهمة هذه العوامل في خفض عجز الموازنة وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية بما يضمن إعطاء دور للموارد المحلية الذاتية، وخلصت الدراسة إلى ضرورة انتهاج سياسة رشيدة إدارة النفقات العامة ولاسيما فاتورة الرواتب والأجور من خلال مجموعة من الإجراءات التي تضمن وقف التوظيفات الجديدة باستثناء الضرورية منها، والعمل على تحسين كفاءة الدوائر الضريبية مع تجنب إحداث زيادات مباشرة في الضريبة وأن تكون الزيادات بالتدرج وليس مرة واحدة مع التركيز على نبذ المقاصة والعمل على الحد من التسريبات الضريبية في هذا البند.

ت. دراسة بعنوان: مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر المالية، من إعداد الأستاذ: عبد القادر شلال، جامعة البويرة، مداخلة بعنوان مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات دول العالم، جامعة البويرة، أيام 26 و 27/11/2017، وقد ركز الباحث على الدور المنوط بإستراتيجية إدارة المخاطر في حماية موارد المؤسسة، وأن نجاح الإستراتيجية ينعكس إيجابيا على أدائها ثم ينعكس على أداء الاقتصاد الوطني ككل.

ث. دراسة بعنوان: الشفافية كأداة لتسيير المالية العامة، من إعداد الطالبة: ساجي فاطمة، مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2010/2011، وركزت الباحثة على مدى فعالية المالية العامة التي تستدعي عدد من المعايير أهمها الشفافية ومشاركة الجمهور في صنع القرارات، وهذا ما تراه المؤسسات الدولية التي تعمل جاهدة من أجل ترسيخ معايير ومبادئ الشفافية، لذا تسعى الجزائر لتحقيق الشفافية في تسيير الأموال العمومية ويتجلى هذا من خلال القوانين والتشريعات الداعية لمحاربة الفساد المالي والإداري، ونشر الشفافية التي قامت بإصدارها في الآونة الأخيرة.

### III. الطريقة والإجراءات:

#### IV. نتائج الدراسة (التحليل والمناقشة)

##### 1. الاستدامة المالية ومعوقات تحقيقها في الجزائر:

###### أ. الاستدامة المالية:

إن دراسة الاستدامة المالية لها مكانة هامة في أدبيات المالية العامة، فقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا ومتزايدا بتحليل المتغيرات والعوامل التي تؤثر على قدرة الدول والحكومات على الاستمرار في تنفيذ والاستمرار في تطبيق سياساتها المالية دون الحاجة في المستقبل إلى إحداث تغييرات جوهرية في هذه السياسات. كما يرتبط موضوع الاستدامة المالية بتقييم الالتزامات المالية المستحقة على الحكومة، وما ينشأ عنها من مخاطر مالية قد تؤدي إلى عدم استقرار الوضع المالي العام للدولة.

###### ب. أهمية الاستدامة المالية للدولة:

✓ يمكن أن تمثل مؤشرات الاستدامة المالية إنذارا مبكرا للدولة، حيث يتيح لصانعي القرار في الدولة قياس مدى جودة السياسة المالية المتبعة، وقدرتها على الاستمرار في الأجل الطويل، والآثار المحتملة من استمرارها، ومن ثم مدى

الاحتياج إلى تغيير هذه السياسة من عدمه. فإدراك الدولة المبكر لوجود مشكلات في سياستها المالية وحاجتها إلى إحداث تصحيحات قد يجنب الدولة الدخول في مشكلات اقتصادية متفاقمة، قد تمتد إلى الاقتصاد العالمي و تصل إلى أن تفقد الدولة ثقة الأسواق الخارجية، وفي هذه الحالة عادة ما تكون التكلفة أكثر ارتفاعاً.

✓ تتخذ قرارات انتقال رؤوس الأموال بين دول الاستثمار - في جانب منها - والسياسات الحكومية المطبقة، وأثرها على عجز الموازنة، وحجم مديونيتها وقدرتها على سداد مديونيتها، وأليتها في ذلك، ومدى مزاحمتها للقطاع الخاص في الحصول على المدخرات، وغيرها من العناصر للحكم على الأداء المالي المتبقي للدولة، ومن ثم مدى الاستقرار المالي الذي تتمتع به.

✓ تستند المنظمات الدولية في اتخاذ بعض قراراتها لمنح تمويل أو إعادة جدولة الدين أو اقتراح سياسات على تحميل السياسات الكلية للدولة المستندة على نتائج تحليل الاستدامة المالية للدولة، فالبنك الدولي يستخدم أدوات الاستدامة المالية لتحليل موازنة الحكومة ووضع مديونيتها، للحكم على مدى تحققها للاستدامة المالية ومن ثم اتخاذ مقترحات بشأن تحسين السياسة المالية. كما يستخدم صندوق النقد الدولي أدوات الاستدامة المالية في تحلي السياسات المالية في الدول.

✓ يعتبر نجاح أي دولة ما في تحقيق متطلبات الاستدامة المالية إحدى أساليب إدارة المخاطر في الاقتصاد الوطني، مما يعطي مؤشرات على قدرة الدولة على إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بطريقة كفؤة. كما أن غياب معايير الشفافية والإفصاح يترتب عليه زيادات في زيادات في مستويات العجز المالي و تغيير برامج المنح والمساعدات وفشل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إحراز أهدافها، ومن ثم بعد الدولة عن الاستدامة المالية.

## 2. مفهوم الاستدامة المالية:

تعددت مفاهيم الاستدامة المالية، دون أن يكون هناك تعريف محدد لها، فهناك عدد من التعريفات المختلفة كل منها يركز على بعد مختلف وهي كالتالي: (فوزي، 2004، ص 49-50).

✓ **الاستدامة المالية تعني:** أن تكون الدولة قادرة مالياً على أن تواصل خدمة ديونها في الحاضر والمستقبل مع أقل قدرة من الضرر، وأن تكون لديها القدرة على خلق الثروة في المجتمع.

✓ **إن الاستدامة المالية:** تتحقق عندما تظل نسبة الدين العام للنواتج ثابتة، بحيث تعود إلى مستوياتها الأصلية في حالة حدوث أي تغييرات أو أحداث طارئة.

✓ وهناك تعريف آخر للاستدامة المالية، أن تكون الموارد المالية للدولة قادرة على تغطية أعباء الدين المستقبلية دون الحاجة لإعادة الجدولة أو دون تراكم تلك الأعباء.

وعلى الرغم من تعدد تعريفات الاستدامة إلا أنه يمكن القول أنها تتفق جميعاً على أن الشرط الأساسي لضمان استدامة المالية العامة يتمثل في تقييم مدى قدرة الدولة على الاستمرار في تنفيذ السياسات التي حددتها ماليتها العامة، و تمويل برامج الإنفاق العام المختلفة دون التعرض لحالات التعثر المالي و العجز على السداد. (فاطمة،

2011/2010، ص-ص: 24-25).

### 3. معوقات تحقيق استدامة المالية العامة في الجزائر:

نظرا لما تعاني منه الجزائر في السنوات الأخيرة من تفشي لظاهرة الفساد المالي والإداري المتمثلة في الدخول في أزمة اقتصادية ومالية حادة و ذلك بتدهور الأوضاع الاقتصادية للمجتمع من خلال ارتفاع تكاليف المعيشة وتدني القدرة الشرائية للأفراد وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وضعف الاستثمارات الأجنبية و المحلية وعدم الاستقرار الاقتصادي وسوء التخطيط وغيرها من العوامل الاقتصادية التي تدفع بالأفراد إلى ارتكاب عمليات الفساد المالي مما ينعكس مباشرة على مالية الدولة من خلال موازنتها العامة وما ينشأ عنه من مخاطر تؤدي إلى عدم الاستقرار الوضعية المالية ويؤثر مباشرة على الاستمرار في تنفيذ السياسات المالية التي حددتها الحكومة لتطبيق برامج النمو الاقتصادي.

#### - واقع الفساد المالي وأثره على تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر:

رغم الجهود التي تبذلها الدولة للقضاء على الآفات التي تعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتمس بمصادقية مؤسسات الدولة، إلا أن ثمة بعض المظاهر السلبية التي لا تزال تميز الاقتصاد الوطني، ومن بينها على وجه الخصوص الفساد المالي. هذا الأخير يتمثل في مجمل الانحرافات المالية، ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تتضمن سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية. لقد أصبح الفساد المالي آفة متفشية في كل من القطاعين العام والخاص على حد سواء في جميع أقطار العالم وفي الجزائر تفشت الظاهرة بشكل رهيب، حتى أنه أصبح لا يمضي يوم من الأيام إلا أن نسمع أو نقرأ أو نبلغ بإحدى وسائل الإعلام عن هذا الشبح المرعب. وفيما يلي سنتطرق إلى أهم مظاهر الفساد المالي التي تؤثر على موارد الخزينة العامة للدولة وبالتالي تكون حدا مانعا لتحقيق استدامة في المالية العامة للدولة و التي تعتبر حقا من حقوق الأجيال القادمة.

#### - تهريب الأموال:

يلعب الفساد المالي دورا بارزا في عرقلة النشاط الاقتصادي للدولة، وتحويل جزء هام من الأموال عن مجراها الطبيعي، فانتشار ظاهرة الرشوة يسمح بتهريب واسع للأموال نحو الخارج. وتقدر الأموال التي تم تهريبها من الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1986 - 1988 فقط حسب المؤسسات المالية الدولية بـ 9.7 مليار دولار وهي الفترة التي عرف فيها الاقتصاد الوطني أزمة حادة، وذلك في أعقاب انخفاض أسعار المحروقات إلى أدنى مستوياتها، وانفجار أزمة المديونية. وقد ارتفع الرقم في نهاية سنة 1990 ليلبلغ 16.3 مليار دولار حسب نفس المصدر، وهو ما يعادل قيمة الإنتاج الوطني لكل القطاعات لسنة 1992، ويمثل في نفس الوقت حوالي 60 % من مديونية الجزائر الخارجية لسنة ذاتها. وقد كشفت منظمة النزاهة الدولية في تقريرها الصادر سنة 2008 أن شبكات الفساد في الجزائر كلفت الدولة، فاتورة خيالية حيث تمكنت من تهريب 13.6 مليار دولار خلال الفترة (200-2008) بمعدل 1.7 مليار دولار سنويا. (حسين، 2009، ص23).

إن هذا المبلغ يسمح في حال تمت المحافظة عليه و استثماره محليا، ببناء 652800 مسكن على أساس سعر متوسط في حدود 150 مليون سنتيم للمسكن الواحد، حسب أسعار التكلفة الرسمية المعتمدة من طرف الحكومة للسكنات الاجتماعية، وبالتالي يمكنها حل أزمة السكن. وتعتبر الجزائر ثالث دولة افريقية متضررة من تهريب الأموال بعد كل من نيجيريا ومصر حيث حددت قيمة الأموال المهربة من الجزائر حسب تقرير لمنظمة غير حكومية للنزاهة المالية العالمية الأمريكية بحوالي 26 مليار دولار، وهذا خلال 40 سنة. (عمر، 2008، ص-ص:16-17).

وقد حذرت المنظمة في السنوات القليلة الماضية، الجزائر التي تعاني من هذه الظاهرة من عواقب التكلفة الاقتصادية والاجتماعية المزروجة والتي تتحملها الخزينة العمومية، وبالتالي تؤثر على الأجيال القادمة في المستقبل، مشددة على أن

حوالي 65 % من تلك الأموال المهربة إلى الخارج، من التلاعب والغش الضريبي وتضخيم عمليات الفوترة في المعاملات التجارية الدولية، ما ينجم عنه أيضا خسائر في المداخيل الجبائية. فالجزائر تعيش حالة من التكاليف على ممتلكاتها ومكتسباتها بشكل غير مسبوق. (سلامي، سلامي، و ثفات، 2018، ص-ص: 109-110) وتعتبر فضيحة القرن (فساد إمبراطورية الخليفة) من أمثلة الفساد الكبيرة التي ضربت الاقتصاد الوطني، حيث قدرت الأموال المنهوبة والمسروقة والمهربة إلى خارج البلاد بنحو 05 مليار دولار، بينما يقدرها المصفي القضائي بنحو 15 مليار دولار. (مراد و أمين، 2017، ص56)

#### - التهرب الجمركي:

تمثل الحقوق والرسوم الجمركية مصدرا ماليا هاما للخزينة العمومية للدولة، لهذا فإن أي تهرب من تسديد الحقوق والرسوم الجمركية مهما اختلف صورته وأشكاله يشكل نزيفا لمراد الدولة. وهذا ما يجعل إدارة الجمارك تقوم بمحاربه بالطرق القانونية المتوفرة وإدارة من السلطات العليا في الدولة، وحرصا على حماية المنتجات الوطنية، والمحافظة على ثروة البلاد وعلى توازن الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

#### - ترتيب الجزائر في سلم الفساد:

يوضح دليل منظمة الشفافية الدولية الجديد الفساد العام ي 183 دولة، ويقوم بترتيب الدول من 0 - 10، حيث يشكل الصفر أعلى مستويات الفساد بينما يشكل الـ 10 أدنى المستويات، ويوضح الجدول التالي تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة (2003-2017) على النحو التالي:

جدول رقم (02) : تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر (2003-2017)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قيمة المؤشر	2.6	2.7	2.8	3.1	3.0	3.2	2.8	2.9	2.9	3.4	3.6	3.6	3.6	3.4	3.3
الرتبة العالمية	88/133	97/146	97/159	84/163	99/180	92/180	111/180	105/178	112/183	105/174	94/175	100/175	88/168	108/175	112/180

المصدر: أحمد سلامي، تشخيص واقع الفساد المالي في الجزائر للفترة (2003-2017)، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 06، سبتمبر 2018.

من الجدول نلاحظ أن مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره المنظمة، عرف نسبا متزايدة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2003 و 2006، نظرا لانخفاض معدلات الفساد نسبيا خلال هذه الفترة، لكن في سنة 2007 نلاحظ أن المؤشر قد انخفضت قيمته، مما يدل على أن الوضع خلال هذه الـ 10 سنة عرف زيادة في معدلات الفساد، لتسجل بعدها انتعاشا سنة 2008 بمعدل بلغ 3.2، وهو يعتبر كأعلى قيمة عرفت الجزائر منذ عشرين سنة مضت. لكن ما لبث هذا المؤشر حتى انخفض إلى 2.8 نقطة سنة 2009، نظرا لانتشار عمليات الفساد وتعاود وتيرة الاختلاس والجرائم

المالية يشتى أنواعها. في حين عرف هذا المؤشر نسبة ثابتة خلال السنتين الأخيرتين لكن بتحسن طفيف مقارنة بسنة 2009.

وفي سنة 2011 احتلت الجزائر المرتبة 112 عالميا في سلم الفساد من بين 183 دولة، بعدما كانت في المرتبة 105 سنة 2010، وحصلت على تصنيف منخفض جدا بحصولها على درجة 2.9 من أصل 10 في مؤشر الفساد. وهذه الدرجة ضعيفة جدا بالنسبة لمنظمة الشفافية الدولية، والتي تعتبر أن حصول أي دولة على أقل من 03 نقاط، هو مرادف لانتشار الفساد بشكل واسع في دوليب وأجهزة ومؤسسات الدولة.

ولم تبتعد الجزائر كثيرا عن مؤشر "قاسد جدا" بحكم أن تصنيف 0 يعني "قاسد جدا" وتصنيف 10 يعني "تظيف جدا". وفي سنة 2017 احتلت الجزائر المرتبة 112 عالميا في سلم الفساد من بين 180 دولة بعدما كانت في المرتبة 108 سنة 2016 ، وحصلت على تصنيف منخفض بحصولها على درجة 3.3 من أصل 10 في مؤشر الفساد، والملاحظ أن الجزائر مستمرة في تحقيق نفس النتائج منذ سنة 2003، ما يعني في منظور الهيئة الدولية أن أجهزة مكافحة الفساد لم تبذل مجهودات حقيقية وصادقة للحد من تفاقم هذه الظاهرة.

## V. الخلاصة:

لقد تبين من خلال هذا البحث أن الجزائر شهدت في السنوات القليلة الماضية وخاصة منذ سنة 2015 بداية الدخول في أزمة اقتصادية ومالية جد صعبة أثرت بصفة مباشرة في عدم قدرتها على الاستمرار في تنفيذ السياسات التي حددتها وتمويل برامج الإنفاق المختلفة، بل وصلت بها الأزمة إلى توقيف برامج توظيف وتجميد بعض المشاريع التنموية في عدة قطاعات اقتصادية مهمة على المستوى الوطني والتي تؤثر على حياة المواطن كالمستشفيات...، وأصبح المخرج الوحيد للحكومات المتعاقبة مؤخرا التفكير في الخروج من الأزمة بأي وسيلة كانت فتوصلت إلى تطبيق التمويل غير التقليدي كحل استعجالي والذي أثر بصفة مباشرة على القدرة الشرائية بارتفاع في نسبة التضخم فمن بين الأسباب الحقيقية.للأزمة في السنوات الأخيرة للجزائر قضايا متعددة لها علاقة بالفساد المالي الذي اثر على الاقتصاد الوطني ككل، وتزامن ذلك مع ارتفاع أسعار النفط العالمية منذ سنة 2000،والبحبوحة المالية التي تمتعت بها الجزائر إلى غاية 2014. إذا يجب أن تسعى الجزائر إلى تطبيق وارساء معايير الشفافية والإفصاح في المالية العامة للدولة ما يحول إلى الوصول لمصادر الضغط المالي التي يمكن أن تتعرض لها الحكومة في المستقبل و تحافظ على استقرارها الاقتصادي وتؤمن الموارد المالية للأزمة لإنعاش الخزينة العمومية والمحافظة على حق الأجيال القادمة من الوفرة المالية المتاحة.

## VI.الهوامش والإحالات:

- (1) بن جريبع فريد (2020).، العلاقة بين تبني معايير الحوكمة المؤسسية وإستراتيجية إدارة مخاطر السيولة المصرفية - المصارف الجزائرية نموذجاً-، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 01 مكرر، المجلد 06، ص 429.
- (2) عبد القادر شلالى. (2013/ 2/26 نوفمبر). مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر المالية. مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول: إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات دول العالم، (صفحة 07). جامعة البويرة، الجزائر.
- (3) محمد أحمد عمر. (2008). المخاطر المالية وأثرها على استدامة مالية الدولة بالتطبيق على الحالة المصرية، (رسالة ماجستير). (صفحة 07). القاهرة، مصر: جامعة القاهرة.



- 4) GALAL, A., & ULHAQUE, N. (2006). Fiscal Sustainability in Emerging Markets. Cairo: Cairo.
- 5) أحمد سلامي، أسماء سلامي، و عبد الحق بن تفات. (سبتمبر، 2018). تشخيص واقع الفساد المالي في الجزائر (2003-2017). مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 06، الصفحات 109-110.
- 6) ساجي فاطمة. (2011/2010). الشفافية كأداة لتسيير المالية العامة، (رسالة ماجستير). تخصص تسيير المالية العامة. تلمسان، الجزائر: جامعة أبو القايد.
- 7) سامح فوزي. (2004). المساءلة والشفافية - وإشكالية تحديث الإدارة المصرية في عالم متغير. الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.
- 8) صندوق النقد الدولي. (2001). النسخة المعدلة لدليل شفافية المالية العامة، إدارة شؤون المالية العامة. ص 50: صندوق النقد الدولي.
- 9) عبير محمد ثروت حسين. (2009). الاستدامة المالية بين النظرية والتطبيق، (رسالة ماجستير). القاهرة، مصر: جامعة القاهرة.
- 10) كريفار مراد، و بربري محمد أمين. (2017). دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة إلى حالة الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، صفحة 56.
- 11) لبنى عبد اللطيف، و شحاتة عبدالله. (2005). قضية الاستدامة المالية والاصلاح المالي في مصر. المؤتمر التاسع لقسم الاقتصاد (صفحة 18). القاهرة: جامعة القاهرة.
- 12) صائم مصطفى (2015).، واقع الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 02، المجلد 01، ص 161.